الاب وبقيت الخمس عما من يكون اجرها قال قال في
الصبي لان مالكا قال لو ان رجلا استاجر ظئرا وقدم
اليها اجرها ثم هلك قبل استكمال الرضاع لرايت ما بقي
يكون بين الورثة وكذلك ان كان الاب تحمل لها باجر الرضاع
فمات الاب فاما اجر ما بقي من رضاعه في حصة
الصبي وعلى هذا بين ذلك ايضا ان الصبي لو مات في حياة
ابيه لكان ما رجع الاب الى الصبي لا يرجع الى الاب
ولو ترك الاب فيه شيئا ولو كان الامر امر البيت للصبي
لورثت الاب فيه وليس هذا بمنزلة من قال لرجل اعمل
عملا فلانا واجرتك علي او قال لرجل بع فلانا سلعتك
وانا ضامن جعلك ومات الذي ضمن هذا يكون في مال
الضامن وليس على غاية السلعة ولا على الذي عمل له
قليل ولا كثير وكذلك قال مالك ح

في الاستيجار على الرضاع. قال سحنون قلت لابن القاسم
ومن استاجر اجيرا غير ظئر على ان يرضع ابنا له الى مدة جاز
يجوز ذلك الان فيشترط ان مات ابنه قبل ان ينقضي
الزمان ان يخلفه واذا استاجره على هذا الشرط فهلك
ابنه بين. فقال رجل للاجير ان اخلفه فانا نقول
لم اعطه اجرته كاملة على ان يسميها ثم ابيت ان اجير
في ان تخلفه ما حلك منه وهو قول مالك قلت
فجاز استيجاره على ان يرضع له ابنا غير مسمى
ولم اخل له ابنه بل اشرطت ان اخلفه ما مات
منه قال ذلك جائز ما مات منه ابنه. قلت لان ذلك
ابنه بر على ان الاجارة لم تقع على ان يرضع ابنا بعينه
قلت لم اجيزون لم ان ذلك مع غني عما غير ها

قال ان

قال ان كانت كثيرة وانما استوجر على خدمتها وعلم
انه لا يقدر على اكثر منها فليس ذلك له الا ان يدخل معه
من يعينه على الرحى وان كانت يسيرة جاز ان يضع معها
غيرها الا ان يكونوا اشترطوا عليه الا يزيد معها معها
غيرها قال ابن القاسم قال مالك ولا ضمان على رعاء
الماشية الا ان يفرطوا او يجوزوا وسواء في هذا كان الرا
عي لكل الناس جروى على غنم جمعوها له او كان اجيرا
لواحد قال ابن القاسم واذا اخذ الراعي على الضمان
الموت فذلك جائز ويضمن وهو مصدق ان قال انها كانت
تموت منذ اركنها بالنهار اذا اتاها ميتة قال ولو
قال اسرقت مني وهي حية لم يصدق وليها بمنزلة مالو
قال اسرقت مني وهي حية ضمن قلت لم جاز ان تضمنا
بين وبين رجل استاجره على ان يرعاها واعطيته
الاجرة في نجيب فقال لا بأس بذلك اذا كان الراعي
ان يضع في حصته وهو قول مالك قال سحنون
وقال غيره وهذا اذا اعتدلت الغنم في الفتح قال
محمد بن عبد ان يكون التعيان متساويين في العدد الخ

في ضمان ما استوجر. قال سحنون قلت ارايت ان استاجرت ثيابا من الثياب والمواعين
والاداوة لاسافر بها الى موضع كذا وكذا ورجعت بها
رجعت قلت فوضع مني في البلدة قال القول قول
المستاجر ويلزم المكتري كل الا ان تقوم له بينة على يوم
الضياع قلت فان كان معه قوم في سفره يشهدون
انهم عاينوا ذلك وشهدوا على تلفه قال
ان الجلبة ويسقط عنه من الاجارة بقدر ذلك قال ومن

Copyrighting 1957 University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)